

THE CHALLENGES OF THE PALESTINIAN ECONOMY IN THE FACE OF POLITICAL PRESSURE AND THE REPERCUSSIONS OF THE CORONA PANDEMIC


Haneen ABU ARAYES¹

Researcher, An-Najah National University, Palestine

Abstract:

This study aimed to identify the challenges facing the Palestinian economy in the face of political pressure and the repercussions of the Corona pandemic, and to achieve the goal of the study, the researcher used the descriptive and analytical approach to describe the challenges facing the Palestinian economy. The researcher also used the quantitative approach to predict possible scenarios for the economic situation in Palestine, in addition to using statistical reports. The published data, and the researcher reached many results, most notably: that there is a negative impact of the Corona pandemic and political pressures on the Palestinian economy, as the Corona pandemic caused a decline in economic sectors as a result of the emergency that was declared in Palestine and the imposition of a comprehensive closure on it, where the highest rate of decline was the share of the sector. Construction also caused an increase in poor families to 18,800 families and an increase in the unemployment rate in Palestine to 29.6%. The study made it clear that we should work to address the challenges that affected the Palestinian economy, the most important of which are the clearance crisis and the Corona pandemic by looking for other sources to finance government expenditures and not rely in a way. Big on clearing funds, as well as working on restarting the group Economic sectors in order to compensate for the damage caused by the Corona pandemic.

Key words: Economic Challenges, Political Pressure, Corona Pandemic.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.21.28>

¹  Hanin.Araves@mtulkarm.com, <https://orcid.org/0000-0002-1785-1384>

تحديات الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة الضغط السياسي وتداعيات جائحة كورونا

حنين أبو عرايس

الباحثة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة الضغط السياسي وتداعيات جائحة كورونا، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بتوصيف التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني كما استخدمت الباحثة المنهج الكمي للتنبؤ بالسيناريوهات المحتملة للوضع الاقتصادي في فلسطين إلى جانب الاستعانة بالتقارير الإحصائية المنشورة، وقد توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أبرزها: أن هناك تأثير لجائحة كورونا والضغوط السياسية بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني حيث تسببت الجائحة بتراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة حالة الطوارئ التي تم إعلانها في فلسطين وفرض الإغلاق الشامل عليها حيث كانت أعلى نسبة تراجع من نصيب قطاع الإنشاءات، كما تسببت بارتفاع أعداد العائلات الفقيرة إلى 18.800 عائلة وارتفاع نسبة البطالة في فلسطين إلى 29.6%، وقد أوصلت الدراسة بضرورة العمل على معالجة التحديات التي أثرت على الاقتصاد الفلسطيني والتي من أهمها أزمة المقاصة وجائحة كورونا من خلال البحث عن مصادر أخرى لتمويل نفقات الحكومة وعدم الاعتماد بشكل كبير على أموال المقاصة، كذلك العمل على إعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية من أجل تعويض الضرر الذي أصابها بسبب جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: تحديات الاقتصاد، ضغوط سياسية، جائحة كورونا.

مر الاقتصاد الفلسطيني بمجموعة من التحديات الخطيرة التي حالت دون تحقيق تنمية اقتصادية شاملة بدءاً من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 ومروراً بأزمة المقاصة، والتي عمل الاحتلال من خلالها على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وتكريس تبعيته وجعله خاضعاً وضعيفاً وغير قادر على المنافسة، وتركز نشاطه الأساسي في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي بكل تفاصيله، حيث أدت هذه التحديات إلى التأثير السلبي على الاقتصاد الفلسطيني خاصة بعد تفشي جائحة كورونا في الأراضي الفلسطينية والتي عمقت الوهن الذي يعصف بالاقتصاد الفلسطيني (الصوراني، 2018).

أدت هذه التحديات إلى اعاققت نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني، كما كرسّت تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، والتي لم تقتصر على السيطرة على الأرض، بل تعدّتها إلى التحكم بسياسات الاستيراد والتصدير الفلسطينية، فحالت دون انخراط الاقتصاد الفلسطيني في منظومة التجارة الدولية، مما يتطلب تضافر الجهود بين جميع مكونات المجتمع الفلسطيني خصوصاً القطاع الخاص كونه يلعب دوراً ريادياً في عملية التنمية، والقطاع العام ومؤسسات البحث العلمي والتعليم الجامعي والمجتمع المدني وغيرها من المؤسسات لمواجهة هذه التحديات (العيسة، 2020).

وفي السياق تأتي هذه الدراسة، للتعرف على التحديات التي تعصف بالاقتصاد الفلسطيني في مواجهة الضغط السياسي من جهة وتداعيات أزمة كورونا من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من أزمة كبيرة نتيجة التحديات المختلفة التي يواجهها، فالاقتصاد الفلسطيني يواجه ضغوطات مزدوجة ناتجة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من جهة وتحديات جائحة كورونا من جهة أخرى والتي كان لها تأثير سلبي على معظم مناحي الحياة خاصة النواحي الاقتصادية، فبرز خلل في مختلف الهياكل الاقتصادية.

وتكمن مشكلة الدراسة في الآثار الناتجة عن التحديات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة ما يتعرض له من ضغوط سياسية بسبب الاحتلال أو القيود التي فرضها انتشار فيروس كورونا.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة الضغط السياسي وتداعيات أزمة كورونا؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

-هل أثرت جائحة كورونا على النواحي الاجتماعية (الفقر والبطالة) والنواحي الاقتصادية (النمو والانكماش وإيرادات والنفقات) الحكومية في فلسطين؟

- هل يمكن التنبؤ بتأثير جائحة كورونا على أداء الاقتصاد الفلسطيني لعام 2021؟

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية النظرية: تناولت هذه الدراسة موضوع حديث ومعاصر قيد الدراسة من قبل الكثير من الباحثين حيث تطرقت للحديث عن التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في ظل الضغوط السياسية وتداعيات أزمة كورونا (وهذا دفعني للقيام بهذه الدراسة).

ثانياً: الأهمية العملية: إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني والبحث أكثر في طرق مواجهة هذه التحديات، ومعرفة نقاط الضعف التي تعصف بالاقتصاد الفلسطيني ومحاولة سد الثغرات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني وإيجاد الحلول للحد من هذه التحديات.

قد تفيد نتائج هذه الدراسة في مساعدة صانعي القرار على تبني التدخلات اللازمة للحد من الخسائر الاقتصادية التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الضغوط السياسية وجائحة كورونا.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على وضع القطاعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.
2. التعرف على أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني وأهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل الحد من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني.
3. الخروج بتوصيات تساعد متخذي القرارات على التعامل مع التحديات التي تعصف بالاقتصاد الفلسطيني.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

1. الحدود المكانية: حيث اقتصرت هذه الدراسة على فلسطين.
2. الحدود الزمانية: حيث اقتصرت هذه الدراسة على الفترة الزمنية الواقعة ما بين عام 2019-2021.

مصطلحات الدراسة

فيروس كورونا: هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخاصة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ويسمى فيروس كورونا المكتشف مؤخراً مرض كوفيد-19 (العبيسي، 2020).

الحجر الصحي: يعني تقييد أنشطة وعزل أشخاص غير المرضى هم أنفسهم ولكنهم ربما تعرضوا للإصابة بعدوى كوفيد-19، والهدف منه هو منع انتشار المرض في الوقت الذي لا تكاد تظهر أي أعراض على الشخص (حمزة، 2020).

الإيرادات العامة: هي عبارة عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومات للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها موضع التنفيذ (أبو زعيتر، 2012).

المقاصة: وهي عبارة عن مجموع الإيرادات التي يتم تحصيلها نتيجة المعاملات التجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجانب الإسرائيلي وفقاً لاتفاق باريس الاقتصادي، ويتم تحويلها إلى وزارة المالية وفقاً لجلسات المقاصة الشهرية (عيسى، 2018).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الاقتصاد الفلسطيني

يعاني الاقتصاد الفلسطيني منذ وقوعه تحت هيمنة الاحتلال عام 1967 من انهيار زاد من حدته انتشار وباء كورونا، وما تبعه من إغلاق للمنشآت إضافة إلى الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تراجع معظم القطاعات الاقتصادية والصناعية والتي ترتب عليها ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى 40% بالضفة الغربية خاصة بعد توقف توجه العمال الفلسطينيين للعمل داخل إسرائيل بسبب تفشي فيروس كورونا (عبد الهادي، 2020).

مع انتشار فيروس كورونا في فلسطين، شهدت تداعيات اقتصادية خطيرة نتيجة للوباء، وخاصةً بعد توجه الحكومة إلى فرض الإغلاق الشامل على أراضيها. ومن هذا المنطلق، تحوّل الوباء إلى جائحة تمتحن نظام الرعاية الصحية مع اختبارها لمدى قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الصمود، حيث انخفض الناتج المحلي عام 2020 إلى 13638 مليون دولار مقارنة مع 15764 مليون دولار خلال العام 2019 وهي تعتبر صفقة قوية للاقتصاد الفلسطيني (العسيلي، 2020).

إن هذه الأزمات التي عصفت بالاقتصاد الفلسطيني بما فيها جائحة كورونا، كبدت الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة خاصة بعد أن أغلقت الكثير من المنشآت أبوابها أمام موظفيها وعدم توجه العمال إلى العمل داخل إسرائيل مما انعكس بشكل سلبي على معدلات البطالة، كما تراجعت إيرادات السلطة من التجارة والسياحة، وتزايد الضغط المالي على الموازنة.

مكونات الاقتصاد الفلسطيني

يقوم الاقتصاد الفلسطيني على مكونات أساسية تحدد أبرز اتجاهاته التنموية، أهمها (الحمد، 2020):

1. الإنتاج الزراعي والصناعي الذي يمثل عصب الحياة الاقتصادية الفلسطينية.
2. الموارد الطبيعية والبشرية والقدرات التكنولوجية المتواضعة التي تخدم القطاعين الصناعي والزراعي.
3. التجارة في المواد الاستهلاكية والخدمات، حيث أن الاقتصاد الفلسطيني موجه بشكل رئيسي لتوفير الخدمات وإنتاج السلع غير القابلة للتجارة وهو شديد الاعتماد على التجارة.
4. المساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين ودخل العمالة في إسرائيل كمصادر رئيسية للإيرادات

المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني

1. ضعف البنية العامة للاقتصاد الفلسطيني، وتزايد وتعمق تشوهات الهيكلة والإنتاجية الموروثة عن الاحتلال.
2. الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي في مجالات البنية التحتية والخدمات الحيوية وفي مجال التجارة الخارجية والاستيراد للمنتجات الاستهلاكية، وتدخّل إسرائيل المباشر في منع المساعدات الدولية لبعض المشاريع، حيث مازال الاقتصاد الفلسطيني لا يمتلك استقلالية قراره.
3. القيود التي وضعتها الاتفاقيات الاقتصادية ومنها اتفاقية باريس الاقتصادية 1994، على السلطة في مجالات الاستيراد والتصدير والسوق المالي والحوالات المالية وإصلاح البنية التحتية وحركة العمالة ورأس المال.
4. قيام إسرائيل باحتجاز أموال السلطة الفلسطينية بين فترة وأخرى كوسيلة للضغط على السلطة الفلسطينية سياسياً واقتصادياً.
5. تفشي فيروس كورونا في الآونة الأخيرة والذي كبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة وعلى جميع المستويات (مجدلاني، 2006).

ثانياً: الضغوط السياسية التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من ضغوط سياسية كثيرة أدخلت الاقتصاد الفلسطيني بأزمات كبيرة، فلم يشهد الاقتصاد الفلسطيني أي انتعاش اقتصادي حقيقي منذ تاريخ الخامس من حزيران 1967 وحتى يومنا هذا لأن إسرائيل عملت على تكريس اقتصاد هذه الأراضي لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي الذي أخذ ينمو بشكل ملحوظ (صادق، 2020).

ومن أبرز الضغوط التي استخدمتها إسرائيل لتكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني لها أنها عملت منذ عام 1967 على وضع يدها على الأراضي الفلسطينية حتى أصبحت 60% من مساحة الضفة الغربية تقع تحت سيطرتها، كذلك قامت بالاستيلاء على أهم الثروات الطبيعية الموجودة فيها بالإضافة إلى وضع يدها على حقول النفط والغاز الموجودة فيها، كذلك قامت إسرائيل بالاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية التي تم توقيعها مثل اتفاقية باريس الاقتصادية والتي تنص على أن إسرائيل وفلسطين تخضع لنظام ضريبي واحد، حيث تقوم إسرائيل بجمع الضرائب، وتقوم بتحويلها للسلطة بعد اقتطاع ما نسبته 3% من إيرادات المقاصة وهي تشكل نسبة كبيرة من إيرادات السلطة الفلسطينية، كوسيلة لضغط تقوم إسرائيل بين فترة وأخرى باحتجاز أموال المقاصة وعدم تحويلها للسلطة كوسيلة للضغط عليها سياسياً، كذلك عدم سيطرة السلطة على الحدود جعل إسرائيل تتحكم بجميع المنافذ والمعابر وآليات التجارة وسياسات الاستيراد والتصدير حيث أن 87% من صادرات السلطة تذهب لإسرائيل (جلس، 2017).

بعد أكثر من 53 عام على وجود الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بقيت إسرائيل تستخدم نفس السياسات ولكن بشكل جديد بهدف منع أي تطور اقتصادي فلسطيني خارج الهيمنة والتبعية لإسرائيل، ولا يمكن تغيير هذه الأوضاع دون الانفكاك من الاتفاقيات الموقعة والتي عفا عليها الزمن مع إسرائيل وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة سياسياً

واقتصادياً وتكاملها مع العالم العربي المحيط بها بعيداً عن إسرائيل وهيمنتها، بحيث يكون للشعب الفلسطيني السيطرة الكاملة على مقدراته وموارده (العيسة، 2020)

ثالثاً: جائحة كورونا

استهل الاقتصاد الفلسطيني العام 2020 بتحدٍ جديد لم يألفه من قبل جاء على شكل وباء عالمي ليعمق من حالة الضعف المهيمنة على المشهد الاقتصادي خلال العام الماضي ويزيد من الأعباء الثقيلة التي تحملها القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث أدت جائحة كورونا الى قيام الحكومة الفلسطينية بفرض الإغلاق الشامل على أراضيها للحد من تفشي الفيروس وقد أدى فرض الإغلاق إلى العديد من التداعيات الاقتصادية الخطرة (تقارير سلطة النقد الفلسطينية، 2020). شهدت فلسطين تداعيات اقتصادية خطيرة نتيجة للوباء، وخاصةً بعد ارتفاع عدد حالات الإصابة والحاجة المستمرة لفرض الإغلاقات. ومن هذا المنطلق، تحوّل الوباء من مشكلة صحية إلى صفة قوية للاقتصاد وسوق العمل الفلسطيني. لم يؤثر ذلك فقط على العرض (إنتاج البضائع والخدمات)، بل وأثر أيضاً على الطلب (الاستهلاك والاستثمار)، حيث امتدت تأثيرات الاضطرابات الإنتاجية إلى سلاسل التوريد. وفي نفس الوقت، واجهت جميع المشاريع والأنشطة التجارية تحديات جمة، وخاصةً الشركات العاملة في مجال السياحة والنقل والضيافة، مما شكّل تهديداً حقيقياً بحدوث انخفاض كبير في الإيرادات، وفقدان الوظائف وازدياد حالات الإعسار المالي في قطاعات معينة (منظمة العمل الدولية، 2020).

الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني

أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني الذي سجل تراجعاً حاداً نسبته 12% خلال عام 2020، كما شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية تراجعاً في القيمة المضافة، مما أدى لانخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد في عدد العاطلين عن العمل لتدخل فئات جديدة إلى دائرة الفقر، ويكمن إجمال هذه الآثار السلبية بما يلي: (عوض، 2020)

1. تراجع معظم الأنشطة الاقتصادية نتيجة الإغلاق الجزئي والشامل لمعظم مفاصل الاقتصاد، حيث شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية تراجعاً ملحوظاً في قيمتها المضافة خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019.
2. استمرار عجز الميزان التجاري وتراجع في حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي وانخفاض الواردات والصادرات من وإلى فلسطين، فخلال العام 2020 بلغ حجم التبادل التجاري من وإلى فلسطين 10 مليار دولار أمريكي أي بنسبة تراجع وصلت إلى 10% مقارنة مع عام 2019.
3. توقف أكثر من 6 آلاف عامل عن العمل خلال العام 2020، مما أدى لارتفاع معدل البطالة إلى 27.8% والذي انعكس بشكل سلبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض بنسبة 14%.
4. ارتفاع رصيد الدين العام على فلسطين حيث بلغ 3.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020 أي ارتفع بنسبة 24% مقارنة مع العام 2019 الذي وصل إلى حوالي 2.8 مليار دولار أمريكي.

5. تعرضت أكثر من ثلث المنشآت الاقتصادية للإغلاق بمعدل يقارب الشهر والنصف خلال الفترة (2020/3/5-2020/5/31)، حيث خسرت هذه المنشآت أكثر من نصف إنتاجها أو مبيعاتها خلال فترة الإغلاق الشامل حيث تراجع حجم الإنتاج أو حجم المبيعات إلى النصف بنسبة 14%، مما دفع هذه المنشآت إلى تسريح جزء من العاملين لديها لمواجهة هذه الأزمة.

الآثار الإيجابية لجائحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني

على الرغم من الآثار السلبية لفيروس كورونا (كوفيد-19) والذي أصاب الضرر لمعظم القطاعات الاقتصادية، إلا أن هناك قطاعات اقتصادية استفادت من وجود هذا الفيروس وتداعياته الاقتصادية السلبية من خلال استغلال الأزمة بشكل أمثل وتحقيق انتعاش في مجال عملها وتحقيق أرباح وفي ذات الوقت الوقوف أمام مسؤوليتها المجتمعية في توفير المنتجات للسوق الفلسطينية خاصة في ظل حالة الإغلاق وتوقف حركة الاستيراد والتصدير، حيث نجحت بعض المصانع الفلسطينية في تحقيق تقدم ملحوظ، مثل مصنع الزعتر في الخليل الذي نجح في تصنيع كمادات طبية وتوفيرها للسوق المحلية بعد الحصول على موافقة الجهات الفلسطينية المختصة، وكذلك نجح مصنع سوبيتكس في مدينة الخليل في تصنيع لباس خاص يغطي الجسم بالكامل (افرولات) وهو لباس مخصص للطواقم الطبية والأجهزة الطبية ورجال الإعلام، كما أن هناك بعض القطاعات الاقتصادية التي انتعشت خلال فترة الإغلاق وحقق مكاسب كبيرة مثل المخابر ومحلات البقوليات وكذلك محلات السوبر ماركت التي كان لا يشملها الإغلاق خلال فترة الطوارئ (جلس، 2020).

الدراسات السابقة

في ضوء مراجعة الباحثة للدراسات السابقة في هذا المجال، فقد وجدت العديد من الدراسات التي بحثت في موضوع الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على الاقتصاد.

دراسة الهرش (2020) بعنوان "أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهم الآثار الاقتصادية لازمة الإغلاق الكبير بسبب فيروس كورونا وإلى إبراز الاستراتيجيات الصحية التي اتبعتها الدول للتعامل مع فيروس كورونا، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الاستقرائي بالاطلاع على أكبر قدر ممكن من التقارير والإحصاءات والبيانات الدولية، وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن أزمة كورونا أثرت على وضع الأسواق من نقص في السيولة وتراجع الطلب العام، أما أهم توصية توصل إليها الباحث ضرورة السيطرة على انتشار فيروس كورونا حتى تتمكن الدول من التخفيف قدر الإمكان من سياسة إغلاق القطاعات الاقتصادية.

دراسة النامي (2020) بعنوان "وباء كورونا وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب"، هدفت هذه الدراسة إلى كشف الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا على المغرب، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث قام بالاستعانة بالاستبانة، وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن وباء كورونا أدى إلى توقيف التشغيل وتضرر جميع القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع السياحة، أما أهم توصية توصل إليها الباحث ضرورة الحد من تأثير فيروس كورونا والعمل على إعادة تطوير جميع القاعات الاقتصادية التي تضررت من جراء فيروس كورونا.

دراسة الأغا(2019) بعنوان "سياسات معالجة تشوّه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم" هدفت هذه الدراسة إلى تقديم آليات تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على مواجهة السياسات الإسرائيلية، وتنظيم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية والحد من التبعية للاحتلال، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الاستقرائي حيث قام بالاطلاع على أكبر قدر ممكن من التقارير والإحصاءات بالاستعانة بالاستبانة، وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من أسباب تعيق تحقيق متطلبات بناء اقتصاد قوي ومقاوم؛ وعليها البدء بمعالجة الأسباب الداخلية التي تعيق ذلك، ومن أهمها تشوّه هيكل الاقتصاد، أما أهم توصية توصل إليها الباحث ضرورة البدء بمعالجة الأسباب التي تعيق بناء اقتصاد قوي.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بتوصيف الوضع الوبائي والحالة الصحية والوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي خلال جائحة كورونا، كما استخدمت الباحثة المنهج الكمي للتنبؤ بالسيناريوهات المحتملة للوضع الاقتصادي في فلسطين لعام 2021.

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي

ما هي التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في مواجهة الضغط السياسي وتداعيات أزمة كورونا؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي تم استعراض أهم التحديات التي عصفت بالاقتصاد الفلسطيني ومنها احتجاز إسرائيل لأموال المقاصة الفلسطينية في شهر شباط من العام 2020 أما أزمة كورونا من خلال استعراض نسبة التراجع التي أصابت معظم القطاعات الاقتصادية

جدول (1) يبين الجدول أموال المقاصة التي تم احتجازها خلال العام 2020

المبلغ	المدة	
3 مليار	8 شهور	أموال المقاصة المحتجزة لعام 2020

المصدر: وزارة المالية، 2020

يبين الجدول رقم (1) مجموع الأموال التي تم احتجازها خلال العام 2020 وهي أموال المقاصة والتي تشكل ثلثي الموازنة الفلسطينية حيث أدى اقتطاع إسرائيل لهذه الأموال إلى عدم قدرة السلطة على دفع رواتب موظفيها

جدول (2) يبين الجدول نسبة التراجع في القطاعات الاقتصادية بسبب جائحة كورونا

القطاع	نسبة التراجع
قطاع الإنشاءات	21%
قطاع الصناعة	9%
قطاع الزراعة	9%
قطاع الخدمات	3%

المصدر: عوض، 2020

يبين الجدول رقم (2) تراجع القطاعات الاقتصادية وذلك بسبب جائحة كورونا حيث بلغت أعلى نسبة تراجع في قطاع الإنشاءات حيث بلغت 21% أما أقل قطاع تضرر خلال الازمه فهو قطاع الخدمات حيث تراجع بنسبة 3%.

ثانيا: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي:

هل أثرت جائحة كورونا على النواحي الاجتماعية (الفقر والبطالة) والنواحي الاقتصادية (النمو والانكماش وإيرادات والنفقات) الحكومية في فلسطين؟

من أجل الإجابة على سؤال الدراسة قامت الباحثة باستعراض كيف أثرت الجائحة على الوظائف وعلى الفقر وعلى الاقتصاد من حيث النمو والانكماش وعلى الإيرادات والنفقات الحكومية من خلال إجراء المقارنة بين المتحقق بعام 2020 والمتحقق بعام 2019، وهي كما في الجدول أدناه:

جدول (3) آثار جائحة كورونا على فقدان الوظائف في فلسطين

نوع الوظيفة	الوصف	العدد الإجمالي	عدد الوظائف الملغاة	النسبة
وظيفة رسمية	إجمالي عدد الوظائف في فلسطين	940.000	18.800	2%
وظيفة غير رسمية	إجمالي عدد الوظائف	2 مليار	400 مليون	20%

المصدر: منظمة العمل الدولية، 2020

يبين الجدول رقم (3) تأثير جائحة كورونا على الوظائف الرسمية وغير الرسمية، حيث بلغ عدد الوظائف الملغاة في فلسطين 18.800 وظيفة رسمية وغير رسمية بنسبة 2% من إجمالي الوظائف في فلسطين. أما الجدول الموجود في الأسفل فيبين كيف أثرت جائحة كورونا على الفقر في فلسطين.

جدول (4) الفقر على أساس 1.9 دولار للفرد يوميا

المنطقة	العدد	النسبة
الضفة الغربية	418140	14%
قطاع غزة	1054684	53%
المجموع	1472824	29.6%

المصدر: منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، 2020

يبين الجدول رقم (4) ارتفاع أعداد الفقراء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ نسبة الفقر في الضفة الغربية 14% بينما بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة 53% وهي نسبة مرتفعة.

يبين الجدول الموجود في الأسفل جدول رقم (5) وضع الاقتصاد الفلسطيني من حيث النمو والانكماش في الأعوام

2021/2020

جدول (5) وضع الاقتصاد من حيث الانكماش والنمو للنصف الأول من العام 2021/2020

المنطقة	النسبة المئوية
فلسطين	11%

وضع الاقتصاد في فلسطين لعام 2021

المنطقة	النسبة المئوية
النمو في فلسطين	5.5%

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، 2020

يبين الجدول رقم (5) أن نسبة الانكماش في فلسطين قد بلغت 11% ويعود السبب إلى الإغلاق الذي فرضته الحكومة على المدن إضافة إلى عوائق الاحتلال ضد الاقتصاد الفلسطيني وفرض هيمنته على الحدود وحرمانه من حرية التواصل مع العالم الخارجي وإخضاع الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ناهيك عن قيام إسرائيل باحتجاز أموال المقاصة التي من المفترض تحويلها للخزينة الفلسطينية حسب بروتوكول باريس الاقتصادي. أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي للعام 2021 فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 5.5% وهي نسبة جيدة للاقتصاد الفلسطيني نظراً لصغر حجم اقتصاده وهذه النسبة مرهونة بالحالة السياسية والأمنية وسلوك الاحتلال.

أما الجدول رقم (6) فيبين تراجع الإيرادات الضريبية المتحصلة للخزينة الفلسطينية حيث بلغ حجم الإيرادات في شهر كانون ثاني 1224.5 مليون شيقل لتعاود الانخفاض في شهر شباط إلى 1159.7 مليون شيقل وفي شهر آذار انخفضت الإيرادات الضريبية إلى 1006.2 مليون شيقل، ويعود السبب في ذلك إلى الإغلاق العام الذي فرضته الحكومة لمنع تفشي فيروس كورونا، ليعود إلى الارتفاع بشهر نيسان حيث بلغت 1265.3 مليون شيقل، ويعود ذلك إلى تخفيف الحكومة بعض الإجراءات المفروضة على الاقتصاد وحرية الحركة لبعض التجار وفق إجراءات السلامة، أما فيما يتعلق بشهر أيار وحزيران ومع خروج الاحتلال بخطة الضم ومصادرة الأراضي وقطع العلاقات ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال وردها على قرارات

الحكومة الفلسطينية بوقف التنسيق الأمني، ورفض الحكومة الفلسطينية استلام أموال المقاصة على الرغم من إعلان حالة الإغلاق العام في الأراضي الفلسطينية في شهر أيار لتتخفف المتحصلات الضريبية إلى 583.2 مليون شيقل محققة بذلك تراجع عن شهر نيسان.

جدول رقم (6)

يوضح الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية للنصف الأول من العام 2020

الإيراد	كانون ثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين أول	تشرين ثاني	كانون أول	المجموع
الإيرادات الضريبية	1224.5	1159.7	1006.2	1265.3	194.3	265.8	167.5	186.9	206.4	192.2	222.7	214.4	6099
النفقات وصافي الحكومية	783.5	1085.7	1028.5	1142	287.4	963.1	1455.4	1149.7	1256.8	1293.4	1258	3364	15067.5

المصدر: وزارة المالية، 2020

يلاحظ من الجدول السابق أن المتحصلات الضريبية في النصف الأول من سنة 2020 بلغت 5246.6 مليون شيقل بينما بلغت المتحصلات الضريبية في النصف الأول من العام 2019 نحو 6532.4 مليون شيقل، أي انخفضت المتحصلات الضريبية بمقدار 1285.8 مليون شيقل وبنسبة 20.4% على الرغم من تشابه الظروف خلال الفترتين حيث قامت إسرائيل باحتجاز أموال المقاصة وكذلك ما تسببت به جائحة كورونا والإغلاق الذي فرض على الأراضي الفلسطينية. أما فيما يتعلق بالنفقات الحكومية، فقد تأثرت النفقات الحكومية وتراجعت خاصة في شهر أيار حيث تراجعت بشكل لافت وكبير حيث وصلت في شهر أيار إلى 287.4 مليون شيقل، وبالتالي قامت الحكومة بإتباع سياسة التقشف وتوجيه أغلب النفقات نحو القطاع الصحي وجزء منها لرواتب الموظفين والعائلات المتضررة من جائحة كورونا، بلغت النفقات الحكومية في الأشهر الأولى من عام 2019 نحو (7260.7) مليون شيقل بينما بلغت في الأشهر الأولى من العام 2020 نحو (6840.9) مليون شيقل بتراجع مقداره 420 مليون شيقل وبنسبة 5.8%، وعملت الحكومة الفلسطينية على سد نفقاتها من خلال الاعتماد على المساعدات الدولية والاقتراض الداخلي والخارجي.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الفرعي:

هل يمكن التنبؤ بتأثير جائحة كورونا على أداء الاقتصاد الفلسطيني لعام 2021؟

من أجل الإجابة على سؤال الدراسة تم إعداد التنبؤات الواردة أدناه بالاعتماد على مجموعة من السيناريوهات، وتم بناء كل سيناريو بالاعتماد على تحديد بعض مظاهر وملامح الوضع السياسي والاقتصادي والصحي للعام 2021، ومنها

استمرار التأثير بجائحة كورونا، والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية، المساعدات الخارجية، إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وعدد العاملين الفلسطينيين داخل إسرائيل، إضافةً إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

1. سيناريو الأساس:

يستند هذا السيناريو إلى فرضية استمرار التأثير بجائحة كورونا وتداعياتها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار الحكومة بالعمل المتوازن بين الاقتصاد والصحة، والذي يستند إلى الإغلاقات الشاملة لمناطق تفشي الوباء ولفترات محدودة لا تتجاوز الشهر وبشكل متقطع خلال العام 2021 وذلك لكسر المنحنى الوبائي المتصاعد وبما يضمن الحد الأدنى لتوفير المستلزمات المعيشية الضرورية خلال فترات الإغلاق الشامل، مع وجود انفراج في توفر وتوزيع اللقاح المحصن لتفشي وباء كورونا خلال الربع الأول من عام 2021، كما يفترض السيناريو عودة الوضع السياسي القائم بين فلسطين والاحتلال الإسرائيلي كما كان عليه خلال العام 2019، وبما يشمل تحويل إيرادات المقاصة الفلسطينية بشكل منتظم، إضافة إلى الاستمرار في الاستراتيجيات القطاعية والتنمية بالعناقيد والتركيز على القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاع الطاقة النظيفة والإبداع التكنولوجي تنفيذاً للسياسات الاقتصادية الحكومية المرتبطة بالانفكاك الاقتصادي التدريجي عن اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، والذي يرافقه ارتفاع في التسهيلات الائتمانية اللازمة لتنفيذ تلك السياسات على أرض الواقع، وكذلك مستوى المنح والمساعدات الدولية المقدمة لدعم موازنة الحكومة والمشاريع التطويرية إلى المستوى الذي كانت عليه عام 2019.

توقعات سيناريو الأساس:

القطاع الحقيقي:

الناتج المحلي الإجمالي: من المتوقع ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.0% خلال عام 2021، وارتفاع قيمة إجمالي الاستثمار بنسبة 31.5% مقارنة مع العام 2020.

على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 12.2%، وأنشطة الصناعة بنسبة 6.5%، وأنشطة الإنشاءات بنسبة 42.2% وأنشطة الخدمات بما نسبته 2.6% وذلك خلال العام 2021 مقارنة مع العام 2020.

العمل والعمال: من المتوقع أن يصل معدل البطالة إلى 27.2% خلال العام 2021 مقارنة مع 27.8% في العام 2020.

القطاع الخارجي:

من المتوقع انخفاض قيمة العجز في صافي الحساب الجاري لفلسطين بنسبة 10.8%، نتيجة لارتفاع قيمة صافي الدخل بنسبة 10.1% وارتفاع قيمة صافي التحويلات الجارية بنسبة 54.4%، بالرغم من ارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري

بنسبة 9.9%، كما وسترفع قيمة الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي بنسبة 6.6%، 9.0% على التوالي، وذلك خلال عام 2021 مقارنة مع العام 2020.

2. السيناريو المتفائل:

يستند هذا السيناريو إلى افتراض أن الوضع السياسي سيكون أفضل عما كان عليه خلال العام 2020 من خلال التحسن المتوقع على المستوى المحلي في التقدم بالمصالحة والبدء للتحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ودولياً من خلال وضوح الملامح السياسية للإدارة الأمريكية الجديدة المستندة للاتفاقيات والمرجعيات الدولية، وعقد مؤتمر دولي يناقش ويتبنى جميع القضايا السياسية والاقتصادية القائمة مع الاحتلال الإسرائيلي، والتي بدورها أن تؤثر إيجابياً على الوضع السياسي والاقتصادي، حيث من المتوقع عودة المساعدات الأمريكية إلى ما كانت عليه قبل عام 2019، وارتفاع قيمة المساعدات المقدمة من الدول المانحة لتمويل موازنة الحكومة المركزية الفلسطينية، وزيادة دعم المشاريع التطويرية والتسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل مشاريع الشباب والتي تنسجم مع خطة الحكومة الفلسطينية في دعم الشباب ومحاربة البطالة والفقر، ويستند هذا السيناريو إلى محاربة التهرب الضريبي وزيادة كفاءة الجباية الضريبية، والتحسين في تحصيل ضريبة الدخل والقيمة المضافة (المحلية والمقاصة) المترافقة مع تحسن الوضع الاقتصادي، مع افتراض تخفيف العراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع من وإلى فلسطين، كذلك ارتفاع التحويلات الجارية المقدمة للقطاع الخاص من الخارج بنسبة أعلى من معدلاتها السنوية، ويفترض السيناريو استمرار التأثير بجائحة كورونا وتداعياتها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي استمرار الحكومة بفرض الإغلاقات الجزئية المحدودة والشاملة لبعض الأيام لمناطق تفشي الوباء ولكسر المنحنى الوبائي القائم مع وجود انفراجة في توفير وتوزيع اللقاح خلال العام 2021.

توقعات السيناريو المتفائل:

القطاع الحقيقي:

الناتج المحلي الإجمالي: من المتوقع ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 13.0% خلال عام 2021، وارتفاع قيمة إجمالي الاستثمار بنسبة 62.1% مقارنة مع العام 2020.

على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة للأنشطة الزراعية بنسبة 22.3%، وأنشطة الصناعة بنسبة 10.1%، وأنشطة الإنشاءات بنسبة 73.4% وأنشطة الخدمات بما نسبته 6.7% وذلك خلال العام 2021 مقارنة مع العام 2020.

العمل والعمال: من المتوقع أن يرتفع إجمالي عدد العاملين الفلسطينيين في السوق المحلي وفي إسرائيل والمستوطنات بنسبة 11%، وأن يصل معدل البطالة إلى 26.4% عام 2021 مقارنة مع 27.8% عام 2020.

القطاع الخارجي:

من المتوقع انخفاض قيمة العجز في صافي الحساب الجاري لفلسطين بنسبة 31.6%، نتيجة لارتفاع قيمة صافي الدخل بنسبة 18.5% وارتفاع قيمة صافي التحويلات الجارية بنسبة 131.6%، بالرغم من ارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 19.3%، كما وسترتفع قيمة الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي بنسبة 13.8%، 19.8% على التوالي، وذلك خلال العام 2021 مقارنة مع العام 2020.

3. السيناريو المتشائم

يستند هذا السيناريو إلى افتراض تسارع أعداد الإصابات جراء الموجة الجديدة لتفشي فيروس كورونا، وخصوصاً خلال الربع الأول من عام 2021، إذ من المتوقع إغلاق شامل لشطري الوطن بسبب الزيادة الحادة في عدد الإصابات وتأخر في استلام اللقاح المحصن لوباء الكورونا، كما يفترض السيناريو بقاء مستوى المساعدات المقدمة من الدول المانحة للحكومة بنفس مستوى عام 2020 بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي، وتنامي ظاهرة التهرب الضريبي، وتراجع تحصيل ضريبة القيمة المضافة المحلية والدخل، إضافة إلى عدم تنفيذ مشاريع تطويرية جديدة. كما يفترض استمرارية وجود العراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأشخاص والبضائع من وإلى فلسطين.

توقعات السيناريو المتشائم:**القطاع الحقيقي:**

النتائج المحلي الإجمالي: من المتوقع ثبات قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021، وانخفاض قيمة نصيب الفرد منه بنسبة 1.4%. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة إجمالي الاستهلاك بنسبة 1.1% مقارنة مع العام 2020. على مستوى الأنشطة الاقتصادية، من المتوقع ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 12.8%، وأنشطة الإنشاءات بنسبة 19.2% وأنشطة الصناعة بنسبة 2.0%، فيما تنخفض أنشطة الخدمات بما نسبته 2.2% وذلك خلال العام 2021 مقارنة مع العام 2020. العمل والعمال: من المتوقع أن يصل معدل البطالة عام 2021 إلى 27.5%.

القطاع الخارجي:

من المتوقع انخفاض قيمة العجز في صافي الحساب الجاري لفلسطين بنسبة 23.9%، نتيجة ارتفاع صافي التحويلات الجارية بنسبة 54.4%، وارتفاع قيمة صافي الدخل بنسبة 3.7% بسبب ارتفاع عدد العاملين في إسرائيل، بالرغم من ارتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة 2.1%. كما يتوقع أن يرتفع قيمة الدخل القومي الإجمالي بنسبة 1.3%، وأن ترتفع قيمة الدخل القومي المتاح الإجمالي بنسبة 4.0%، وذلك خلال عام 2021 مقارنة مع العام 2020. ويبين الجدول رقم (7) أبرز نتائج التنبؤات الاقتصادية حسب السيناريوهات المفترضة في فلسطين لعام 2021

جدول (7) أبرز نتائج التنبؤات الاقتصادية حسب السيناريوهات المفترضة في فلسطين لعام 2021

السيناريو المتشائم 2021	السيناريو المتفائل 2021	سيناريو الأساس 2021	تقديرات أولية 2020	2019	أهم المؤشرات
14,126.	15,825.	14,843.	13,999.	15,829.	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)
5	1	4	1	0	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)
2,874.0	3,217.8	3,018.2	2,915.5	3,378.4	معدل البطالة (%)
27.5	26.4	27.2	27.8	26.3	
نسبة التغير (%)					
0.9	13.0	6.0	-11.6	1.4	نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي
1.1	6.9	3.0	-6.3	2.1	نسبة التغير في الإنفاق الاستهلاكي النهائي
2.5	62.1	31.5	-35.9	-2.0	نسبة التغير في التكوين الرأسمالي الإجمالي
2.1	19.3	9.9	-13.3	1.2	نسبة التغير في الميزان التجاري (عجز)

1.4	6.9	4.4	-6.8	2.0	نسبة التغير في إجمالي الصادرات
1.9	15.2	8.1	-11.3	1.4	نسبة التغير في إجمالي الواردات
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)					
116.6	110.1	113.2	116.5	109.9	نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي من الناتج المحلي الإجمالي
19.4	27.4	23.7	19.1	26.4	نسبة التكوين الرأسمالي الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي
-36.0	-37.5	-36.9	-35.6	-36.3	نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي (عجز)
17.6	16.6	17.2	17.5	16.6	نسبة إجمالي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي
53.6	54.1	54.1	53.1	52.9	نسبة إجمالي الواردات من الناتج المحلي الإجمالي
7.8	7.6	7.4	7.0	7.0	المساهم ة النسبية للقيمة المضافة لنشاط

					الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي
					المساهم
					ة النسبية للقيمة
11.7	11.3	11.6	11.6	11.7	المضافة لنشاط
					الصناعة من
					الناتج المحلي الإجمالي
					المساهم
					ة النسبية للقيمة
4.9	6.3	5.5	4.1	5.6	المضافة لنشاط
					الإنشاءات من
					الناتج المحلي الإجمالي
					المساهم
					ة النسبية للقيمة
59.9	58.4	59.8	61.8	61.0	المضافة لأنشطة
					الخدمات
					والفروع الأخرى
					من الناتج المحلي الإجمالي

ملاحظة:

1. البيانات بالأسعار الثابتة، وسنة الأساس 2015، كما أن البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.
 2. الإنفاق الاستهلاكي النهائي يشمل صافي السهو والخطأ.
- يبين الجدول رقم (7) أن نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 بلغت نسبته 1.4% أما نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 بلغت -11.6%، أما نسبة تغير الناتج المحلي حسب سيناريو الأساس بلغت 6.0%، أما نسبة تغير الناتج المحلي حسب السيناريو المتفائل بلغت 13.0% أما نسبة تغير الناتج المحلي حسب السيناريو المتشائم بلغت 0.9%.

النتائج:

تستعرض الباحثة أهم النتائج التي تم التوصل إليها بما يلي:

1. توصلت هذه الدراسة أن أزمة المقاصة الناتجة عن امتناع إسرائيل تحويل المقاصة للسلطة الفلسطينية عام 2020 أثرت على قدرة السلطة الفلسطينية على دفع رواتب موظفيها لعدة أشهر، كما تسببت جائحة كورونا بتراجع القطاعات الاقتصادية نتيجة حالة الطوارئ التي تم إعلانها في فلسطين وفرض الإغلاق الشامل عليها، حيث كانت أعلى نسبة تراجع من نصيب قطاع الإنشاءات.
2. توصلت الدراسة إلى تأثيرات جائحة كورونا والضغط السياسي على الاقتصاد الفلسطيني، حيث ارتفعت العائلات الفقيرة إلى 18.800 عائلة يقل دخلها اليومي عن 1.9 دولار باليوم، وارتفاع نسبة البطالة في فلسطين إلى 29.6%، ونقص التحويلات المالية الخارجية وتآكل القدرة الشرائية لذا الفرد الفلسطيني، وزيادة النفقات العامة، وانخفاض الإيرادات العامة، وزيادة في العجز وصافي الإقراض.
3. تم التنبؤ بأداء الاقتصاد الفلسطيني لعام 2021 من خلال استعراض ثلاثة سيناريو حيث توقع سيناريو الأساس ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.0% خلال عام 2021، وارتفاع القيمة المضافة لمختلف القطاعات وانخفاض معدل البطالة، بينما سيناريو المتفائل الذي يستند إلى افتراض أن الوضع السياسي سيكون أفضل عما كان عليه خلال العام 2020 من خلال التحسن المتوقع على المستوى المحلي، بينما السيناريو المتشائم توقع ثبات قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2021 وانخفاض قيمة العجز في صافي الحساب الجاري لفلسطين بنسبة 23.9%.

التوصيات:

توصي الباحثة متخذة القرارات بما يلي:

1. توصلت الدراسة إلى ضرورة العمل على معالجة التحديات التي أثرت على الاقتصاد الفلسطيني والتي من أهمها أزمة المقاصة وجائحة كورونا من خلال البحث عن مصادر أخرى لتمويل نفقات الموازنة وعدم الاعتماد بشكل كبير على أموال المقاصة، كذلك العمل على إعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية من أجل تعويض الضرر الذي أصابها بسبب جائحة كورونا.
2. العمل على تنشيط الاقتصاد من خلال فتح الأنشطة الاقتصادية في قطاع الإنشاءات والبناء والمصانع لأغراض التصدير والقطاع التجاري، والزراعي والاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل التقليل من معدلات الفقر التي انتشرت في فلسطين نتيجة جائحة كورونا إلى جانب ضرورة العمل على توفير الدعم المالي للأسر الفقيرة لغرض مواجهة حالات الفقر وفقدان العمل.
3. ضرورة العمل على تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2021، وزيادة قيمة نصيب الفرد منه، وتحقيق نمو في مختلف الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة عدد العاملين الفلسطينيين في السوق المحلي وفي إسرائيل وبالتالي انخفاض معدلات البطالة في فلسطين.

المراجع

- أبو زعيتر، خميس أحمد (2012). دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازن العامة للسلطة الفلسطينية مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000-2010). رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- الأغا، سعيد (2019). سياسات معالجة تشوّه هيكل الاقتصاد الفلسطيني لبناء اقتصاد مقاوم" المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، رام الله، فلسطين.
- البطمة، سامية (2020). أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على الاقتصاد الفلسطيني. مركز الأبحاث، البيرة، رام الله.
- حلس، رائد (2020) أزمة إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية في سياقها السياسي وتداعياتها الاقتصادية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.
- حلس، رائد (2020). الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني. المركز الديمقراطي العربي، غزة، فلسطين.
- حمزة، سحر (2020). حكايتي مع الحجر الصحي. دنيا الوطن. رام الله . فلسطين.
- الحمد، جواد (2012). مكونات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالاته وآفاق المستقبل. شبكة اتجاهات فلسطينية، بروكسل، بلجيكا.
- سلطة النقد الفلسطينية (2019). تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2020. رام الله والبيرة، فلسطين.
- صادق، طارق (2020). الاقتصاد الفلسطيني في زمن الكورونا. مركز الدراسات الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
- الصوراني، غازي (2018). نظرة على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع ج 1. غزة، فلسطين.
- عبد الهادي، إسماعيل (2020، يوليو، 11). أزمات الاقتصاد الفلسطيني تدخل أخطر مراحلها "جريدة القدس العربية، تم الاسترجاع من موقع <http://www. Al-Quds Al-Arabi.com>
- العسيلي، خالد (2020). التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الدولة والمجتمع. بوابة اقتصاد فلسطين، رام الله، فلسطين.
- علي، العبسي (2020). تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19): الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، المجلد 2.
- العيسة، وجيه (2020). سياسات الاحتلال تكبل الاقتصاد الفلسطيني. المركز العربي الجديد، لندن، بريطانيا.
- مجدلاني، احمد (2006). إشكالية التنمية في ظل الاحتلال، مدخلات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية في فلسطين 2006-2008". مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- محمود، عيسى (2015). إيرادات المقاصة والتسرب المالي. مركز الأبحاث، البيرة، فلسطين.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) (2020). تقييم أولي للآثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني لتفشي وباء كوفيد-19 في الضفة الغربية. المراقب الاقتصادي، عدد خاص، رام الله، فلسطين.

النامي، زهير (2020). كورونا وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب. مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد (2) 2.

الهرش، احمد، (2020). أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19. مجلة البحوث والاقتصاد، 2 (2).